الأمم المتحدة

E/CN.6/2013/NGO/159

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
7 December 2012
Arabic
Original: English

**لجنة وضع المرأة**

**الدورة السابعة والخمسون**

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

**متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية، والسلام للقرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات**

## بيان مقدم من المؤسسة الدولية للبحث من أجل التنمية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه بموجب الفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

210113 210113 12-63401 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

**بيان**

”هنالك حقيقة عامة واحدة تنطبق على جميع البلدان والثقافات والمجتمعات، وهي أن العنف ضد المرأة مرفوض بتاتا، ولا يمكن تبريره أو تحلمه على الإطلاق“. بان كي – مون، الأمين العام.

نحن، المؤسسة الدولية للبحث من أجل التنمية، نعرب بمناسبة الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، عن دعمنا الذي لا لُبس فيه للموضوع ذي الأولوية: ”القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنع وقوعها“. ونحن ندرك، كما يدرك غيرنا من العاملين في ميدان التنمية، ضرورة قيام كل من المجتمعات المحلية والدول والمجتمع الدولي بتعزيز وحماية وضمان سلامة النساء والفتيات وكرامتهن واعتبارهن الشخصي، بما يتيح مشاركتهن مشاركة تامة في المجالات التربوية والاجتماعية – الاقتصادية والسياسية، بل وفي مجالات الحياة كافة، وتحقيقهن تقدما فيها.

”يجب أن نقر بأن المشكلة الجذرية ليست العنف ضد المرأة، وأن العنف نابع عن أشكال التمييز الأخرى التي يُسمح لها بالتفشي“. – رشيدة مانجو، المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف الموجه ضد المرأة وأسبابه وعواقبه.

في عام ١٩٩٥، حدد منهاج عمل بيجين العنف الموجه ضد المرأة، وعدم احترام ما للمرأة من حقوق الإنسان، وقصور الترويج لهذه الحقوق وحمايتها، والتمييز المستمر ضد الطفلة وانتهاك حقوقها، باعتبارها من مجالات الاهتمام الحاسمة. وبعد مضي ما يقرب من عقدين على ذلك، نجد أن حملة ”اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة“ التي يشنها الأمين العام بان – كي مون، والتي تتضمن خمسة أهداف هي اعتماد وإنفاذ قوانين وطنية للتصدي لجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومعاقبتها؛ واعتماد وتنفيذ خطط عمل وطنية متعددة القطاعات؛ وتعزيز جمع البيانات عن مدى انتشار العنف ضد النساء والفتيات؛ وزيادة الوعي العام والتعبئة الاجتماعية؛ والتصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع، تشكل شاهدا على العمل الجبار الذي لا يزال ينتظر الإنجاز، لا سيما من طرف الجهات الفاعلة الحكومية.

وتسعى المؤسسة الدولية للبحث من أجل التنمية إلى إنشاء وإدامة شبكة عالمية متكاملة للبحوث العلمية في مجال السياسات والتوعية بشأن القضايا الإنمائية المعاصرة. ولذلك نشدد على الأهمية المطلقة لقيام الجهات الفاعلة على جميع مستويات المجتمع، بما في ذلك الناشطون المحليون والمجتمع المدني والمنظمات الشعبية والدول والهيئات الإقليمية والأقاليمية، بكفالة جمع بيانات دقيقة في الوقت المناسب، ونشر المعلومات بشأن العنف، مع مراعاة أهمية حماية النساء والفتيات من استمرار العنف.

”يجب أن توضع المساواة بين الجنسين وإنهاء العنف ضد المرأة في صميم المساعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“. – هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ١٦ خطوة لإنهاء العنف ضد المرأة.

وقد تحملت النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم منذ فترة طويلة مختلف أشكال العنف في الحياة الخاصة (داخل الأسرة) وفي الحياة العامة (على الصعد المحلي والوطني والدولي) كما تحملن العار والآلام التي كثيرا من تصاحب ذلك العنف. وعلى النحو المبين في صحيفة وقائع أعدتها حملة اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة، فإن حوالي سبع من كل عشر نساء في العالم يتعرضن للعنف في مرحلة من مراحل حياتهن. وينبغي أن يُعتبر استمرار العنف ضد النساء والفتيات بنفس الحدة، وبهذا القدر من التكرار، عقبة هائلة أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فمثلا بالنظر إلى الأهداف الإنمائية للألفية من الأول إلى السابع، يتضح أن هنالك تداخلا واضحا بين جميع الأهداف الإنمائية وبين العنف ضد النساء والفتيات. ويمكن سوق نفس الحجج بخصوص الهدف الإنمائي الثامن للألفية.

فبدءا بالهدف الإنمائي ١، المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والجوع – من المرجح أن تكون النساء والفتيات اللاتي يعشن هذا الوضع مهمشات، مما يعرضهن للاستغلال والقسر عن طريق العنف أو التهديد بالعنف عندما يحاولن ممارسة أنشطة تضمن لهن البقاء. وإذا انتقلنا إلى الهدف ٢، تعميم التعليم الابتدائي، نجد أن بعض الأسر الفقيرة، التي تواجه أولويات متنافسة فيما يتعلق برعاية أفرادها، قد تسحب الفتيات من المدرسة كي يتمكن من المساهمة في إعالة أسرهن عن طريق أداء الأعمال غير المأجورة قبل سن البلوغ، بينما قد تُرغم الفتيات في بعض الحالات على الزواج، فيصبحن طفلات عرائس. وهذا النوع من العنف لا يحرم الفتيات فجأة من طفولتهن فحسب، إنما يعرضهن كذلك لأخطار العنف المترلي وفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة جنسيا والحمل والأمومة، قبل أن ينضجن بدنيا وعقليا وعاطفيا، مما يؤدي إلى نشوء حلقة مفرغة قد تقع في فخها الأجيال المقبلة.

والعنف ضد ضد النساء والفتيات في مجالات مثل التعليم العالي وأماكن العمل يؤثر سلبا على إمكانية تحقيق الهدف ٣، وهو تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعندما تتعرض سلامة الفتيات للخطر في المدرسة أو في طريقهن إلى المدرسة، ينقطعن عن الدراسة، وتترتب على ذلك آثار متضاعفة قد تؤدي إلى تقليص الفرص المتاحة لهن ولأسرهن المستقبلية لمدى الحياة. وبنفس الطريقة فإن التحرش الجنسي والمضايقة الجنسية في محل العمل مقابل الترقية لا ينطويان على إهانة لكرامة المرأة فحسب، بل وكذلك يشكلان حجر عثرة أمام تطلعاتها والفرص المتاحة لها لتحقيق النمو الشخصي، وأمام نمو أسرتها ومجتمعها المحلي وبلدها.

ويشكل العنف تحديا أمام تحقيق كل من الهدفين ٤ و ٥ المتعلقين بالتقليل من معدل وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات، وذلك من خلال ممارسات مثل وأد الإناث بسبب تفضيل الأطفال الذكور، والإيذاء البدني للحوامل. وعلاوة على ذلك، فإن النتائج التي تدل على أن أفقر النساء والنساء غير المتعلمات يستخدمن وسائل منع الحمل بقدر أقل هي نتائج تبعث على القلق بصورة خاصة، ليس فقط بسبب ما تتعرض له صحتهن الإنجابية من خطر، بل وأيضا فيما يتصل بالهدف ٦. وبسبب العنف ضد المرأة والفتاة، قد يتعذر وقف الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية والتخفيف من آثار الفيروس والإيدز، لا سيما لدى النساء والفتيات. وعلى الأخص، حتى في المناطق التي حققت تقدما كبيرا في مجال التوعية بفيروس نقص المناعة وتوفير المعلومات بشأن الوقاية منه، تواجه النساء والفتيات خطر الإصابة، بسبب العنف الذي يمارسه الشركاء والأزواج، وبسبب ما ينتج عن ذلك من عدم قدرتهن على التفاوض بنجاح على الممارسات الجنسية المأمونة.

وفيما يتعلق بالهدف ٧، الذي يُسعى من ورائه إلى كفالة الاستدامة البيئية، فإن انتشار الأحياء الفقيرة وما يسود فيها من فقر مدقع ومن عدم الاستفادة من الموارد الشحيحة، يشكلان تحديا خاصا فيما يختص بالعنف ضد النساء والفتيات، بل وكذلك ضد الرجال. ويلجأ الرجال بصورة خاصة إلى العنف للتعبير عن رجولتهم وسيطرتهم على الآخرين، وكاستراتيجية للبقاء عن طريق ارتكاب الجرائم وغيرها من أنماط السلوك المعادية للمجتمع.

ويدعو الهدف الإنمائي ٨ إلى إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، بيد أنه نظرا لكون المساعدة الإنمائية الرسمية دون الهدف، تضطر البلدان النامية إلى تخصيص موارد أقل للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات. وبالإضافة إلى ذلك فإن ما يتاح للكثيرين في العالم النامي من فرص محدودة للدخول إلى شبكة الإنترنت واستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ذات الصلة، قد يشكل عائقا أمام اكتساب المعارف عن مدى انتشار العنف الجنساني وعن القوانين والموارد المخصصة لمساعدة المتضررين منه.

وبالتالي فإن المؤسسة الدولية للبحث من أجل التنمية تستخدم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كمخطط للتنمية المستدامة، وتطالب جميع المنظمات الشعبية والدول والمنظمات غير الحكومية والكنائس والكيانات المرتبطة بالأمم المتحدة باتخاذ تدابير استثنائية وحكيمة لقيادة الجهود العالمية التي تُحَول الكلمات إلى أفعال من أجل الحيلولة دون جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات والتخفيف من حدتها وإنهائها في نهاية المطاف. ولاتخاذ إجراءات تنهي عهد العنف ضد النساء والفتيات، لا بد من اتباع نهج كلي متكامل يجمع بين التخصصات، تستخدم فيه الأطراف الفاعلة على شتى المستويات أطرا مركبة لمواصلة طرح

التساؤلات بشأن العلاقات الجنسانية والاجتماعية غير العادلة وبشأن اختلال توازن القوى، ولتعزيز حقوق النساء والفتيات وتدعيمها وإعمالها، ورفع مستوى قدراتهن.

وتدعو المؤسسة الدولية للبحث من أجل التنمية الباحثين والمهنيين والممارسين في مجال التنمية إلى مواصلة إدماج مساعي تحقيق المساواة بين الجنسين في أعمالهم والجمع بين تجاربهم وأفكارهم من أجل تحديد حلول ممكنة وتنفيذ استراتيجيات عمل للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات، باعتباره خطرا يتهدد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لبلوغ هدف عام يتمثل في منع العنف بمعالجة أسبابه الجذرية. ولذلك نقترح تحقيق هذه الأهداف عن طريق إشراك النساء والفتيات فيما يلي:

- جهود البحث والدعوة والتوعية القائمة على الأدلة
- صياغة تدابير لمساءلة الجهات الفاعلة التي التزمت بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، وذلك على مستوى المجتمع المحلي ومستوى الدول وعلى الصعيد الدولي
- تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لنشر المعلومات على أوسع نطاق ممكن لأغراض التثقيف والإبلاغ
- إجراء استعراضات سنوية أو كل سنتين للتقدم المحرز وطنيا وإقليميا ودوليا
- إشراك الرجال والفتيان في استكشاف العادات التي تعزز السلوك الضار لدى الذكور وتغييرها، في سياق الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات، مع الاعتراف بأن بعض الرجال والفتيان معرضون أيضا لمختلف أشكال العنف.

وتشارك المؤسسة في الالتزام العالمي بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، وتتطلع إلى إقامة شراكات مع الآخرين لكفالة تمكن النساء والفتيات من العيش باطمئنان ومن المشاركة في أسرهن ومجتمعاتهن المحلية وبلدانهن، والقيام حيثما أمكن بإزالة الآثار الاجتماعية – الاقتصادية والنفسانية والعاطفية السلبية التي يمكن أن يخلفها العنف لدى الناجين من الضحايا، وكذلك آثاره على الصحة عموما.